الأمم المتحدة

A/C.2/71/L.32

الجمعية العامة

Distr.: Limited
25 October 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون

اللجنة الثانية

البند ١٨ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

تايلند:* مشروع قرار

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٢/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بشأن متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وإلى قرارها ٢٩٩/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بشأن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(١)]، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) القرار ١/٧٠.

281016 281016 16-18618 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، المكسيك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ وإلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ والمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥،

وإذ تشير أيضا إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وإلى وثيقته الختامية المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٢]،

وإذ تشير كذلك إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٦/٢٠١٧ المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الذي قرر فيه المجلس أن يتمّ، بشكل استثنائي، عقد المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيويورك في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧، على ألاّ يُخلّ ذلك بأحكام قرار الجمعية العامة ١/٦٨ وألاّ يُشكّل سابقةً بالنسبة للمناقشات المقبلة، وأن يتضمّن المنتدى الاجتماعَ الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

وإذ تحيط علما بنتائج الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي انعقدت في باريس في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥[٣]،

(٢) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وإذ تلاحظ الزيادة الصغيرة التي طرأت على المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٤ إذ بلغت ١٣١,٦ بليون دولار،

وإذ تعرب عن القلق لأن مجموع مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية لا يزال بعيدا عن الهدف الذي حددته الأمم المتحدة وهو تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لتلك المساعدة، وإذ تأخذ في الاعتبار أن المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت أساسية لتمويل التنمية في البلدان النامية، وإذ تدعو البلدان المتقدمة النمو التي لم تبلغ بعد النسبة المستهدفة أن تكثف جهودها لزيادة المساعدة التي تقدمها وتبذل جهودا إضافية من أجل الوفاء بنسبها المستهدف تخصيصها للمساعدة الإنمائية الرسمية،

وإذ تكرر التأكيد على أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأن دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية له أهمية لا يمكن توفيتُها حقَها من التأكيد، وأنه ينبغي احترام حيز السياسة العامة الخاص بكل بلد ودوره القيادي في تنفيذ سياسات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، بما يتسق مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة،

وإذ ترحب بقرار الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في نيروبي في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، بأن يجري داخل الإطار الحكومي الدولي الحالي للمؤتمر، تفعيل إنشاء فريقي خبراء حكوميين دوليين للنظر في مواضيع من بينها التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وتمويل التنمية، على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا[٤] وفي سياق عمل المؤتمر،

وإذ تشدد على أهمية الأخذ بمبدأ الشمول داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعلى وجوب ألا يتخلف أي بلد عن مسيرة تنفيذ هذا القرار،

١ - ترحب ببدء عمل المنتدى السنوي لمتابعة تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيسان/أبريل ٢٠١٦، الذي شكلت استنتاجاته وتوصياته المتفق عليها على صعيد حكومي دولي جزءا من مدخلات المتابعة والاستعراض الشاملين لتنفيذ الخطة ٢٠٣٠[١] في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛

٢ - تحيط علما مع التقدير ببدء عمل المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة السنوي الأول المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، الذي

(٣) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

(٤) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

عقد في ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، والذي شكل موجز مداولاته[٥] جزءا من مدخلات أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وتطلب في هذا الصدد إلى رئيس الجمعية العامة أن يدعو رئيسي المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة إلى تقديم إحاطات إلى الدول الأعضاء، في موعد أقصاه كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ بشأن التوصيات الواردة في الموجز الذي أعده الرئيسان فيما يتعلق بالخطوات المقبلة بشأن المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة،

٣ - تحيط علما أيضا مع التقدير ببدء عمل المنتدى العالمي للبنى التحتية في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦ في واشنطن العاصمة أثناء اجتماع الربع الثاني من السنة لمؤسسات بريتون وودز، وتكرر تأكيد أن المنتدى مكلف بتحديد ومعالجة أوجه القصور في البنى التحتية والقدرات، وخاصة في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، وأن توصياته الواردة في بيان رئيس المنتدى المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، والمشتملة على أمور منها الخطوات المقبلة بشأن المنتدى، ستشكل جزءا من مدخلات اجتماعات المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتطلب في هذا الصدد إلى رئيس الجمعية العامة أن يدعو البنك الدولي إلى تقديم إحاطات إلى الدول الأعضاء بشأن التوصيات في موعد أقصاه كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وشباط/فبراير ٢٠١٧؛

٤ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن متابعة المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية[٦]؛

٥ - تؤكد من جديد مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٦/٢٠١٧ بشأن المنتدى السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية التابع للمجلس، بما في ذلك الاجتماعات السنوية التي ستعقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الربع الثاني من السنة، وتقرر أن تكون رئاسة المنتدى بالمشاركة بين رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس الجمعية العامة، اللذين سيتخذان الخطوات اللازمة للتحضير لأعمال المنتدى وفقا للطرائق المبينة في الفقرات ١٣٠ إلى ١٣٢ من خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية[٤]؛

---

(٥) E/HLPF/2016/6.

(٦) A/71/311.

٦ - تقرر، في هذا الصدد، أن تطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن يعين، بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بالتشاور مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ميسريْن لتولي المسؤولية عن تنظيم عملية تحضيرية شفافة وجامعة وتشاركية تستهدف بدء مفاوضات، بحلول شباط/فبراير ٢٠١٧، بشأن التوصيات والاستنتاجات الحكومية الدولية التي سيعتمدها المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية التابع للمجلس، مع الأخذ في الاعتبار المدخلات الموضوعية الواردة في القرارات المتخذة بشأن تقارير اللجنة الثانية في الجزء الرئيسي للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، وكذلك، التقرير الذي ستقدمه فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، على النحو المشار إليه في الفقرة ١٣٣ من خطة عمل أديس أبابا، إذا توافر ذلك التقرير في الوقت المناسب؛

٧ - تؤكد ضرورة العمل صوب تنفيذ جميع الالتزامات المدرجة في خطة عمل أديس أبابا بصورة كاملة وفي الوقت المناسب؛

٨ - تتطلع إلى المدخلات الواردة في التقرير السنوي لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي ستجتمع بدعوة من الأمين العام، والتي يتعين وفقا للفقرة ١٣٣ من خطة عمل أديس أبابا أن تقدم تقريرا سنويا عن التقدم المحرز في تنفيذ النتائج المتعلقة بتمويل التنمية ووسائل تنفيذ الخطة ٢٠٣٠ وأن تسدي المشورة إلى عملية المتابعة الحكومية الدولية المتصلة بها في ما يتعلق بالتقدم المحرز والثغرات القائمة في التنفيذ والتوصيات الممكن وضعها لاتخاذ إجراءات تصحيحية، مع مراعاة الأبعاد الوطنية والإقليمية؛

٩ - تؤكد من جديد أنه لا سبيل إلى تحقيق الأهداف والغايات الطموحة في خطة التنمية المستدامة بدون شراكة عالمية معززة ومعاد تنشيطها ووسائل تنفيذ على نفس القدر من الطموح، وأن الشراكة العالمية المعاد تنشيطها ستيسر القيام بجهود عالمية مكثفة لدعم تنفيذ جميع أهداف الخطة وغاياتها، تجمع بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى وتُحشد لها جميع الموارد المتاحة؛

١٠ - تسلم بأن تعبئة الموارد المالية وغير المالية من أجل البلدان النامية وتعزيز الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي، وخاصة في تطوير البنى التحتية المستدامة والربط الإقليمي، بما يشمل إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص والقدرة الإنتاجية، في البلدان النامية، وخصوصا أقل البلدان نموا، يؤديان دورا رئيسيا في التجارة والتنمية، وتسلم أيضا بأن زيادة الاستثمار العام والخاص، المحلي والأجنبي على السواء، سيكون أمرا بالغ الأهمية؛

١١ - تشدد على الأهمية القصوى التي تتسم بها التنمية الصناعية بالنسبة إلى البلدان النامية، بوصفها رافدا بالغ الأهمية من روافد النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي وتوليد القيمة المضافة؛

١٢- تؤكد أنه رغم كون الاستثمار العام المتزايد أمرا ضروريا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن مشاركة القطاع الخاص تنطوي على إمكانات لم تستغل بعد، وتؤكد أيضا أن حشد تلك الإمكانات وتوجيه مسارها يواجهان عددا من التحديات على صعيد السياسة العامة، بما فيها التحديات المحيطة ببعض الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتؤكد وجود حاجة إلى التوجيه والتنسيق على الصعيدين الوطني والعالمي لتوفير مبادئ توجيهية للتعامل مع إشكاليات السياسة العامة هذه وضمان اتساق السياسات وتفادي التكاليف المستترة وتحفيز العمل، وأن الأعمال التي يقوم بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة يمكن أن تكون مصدر توجيه في هذا الصدد من أجل تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية؛

١٣ - تلاحظ مع القلق الآثار السلبية لعواقب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بما في ذلك آثارها على التنمية، ووجود أدلة على حدوث انتعاش متفاوت وهش وبطيء للاقتصاد العالمي، وبينما تقر بالحاجة إلى التعامل مع المخاطر العالمية، فضلا عن التحديات الجديدة والناشئة، تؤكد من جديد الالتزام بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة على نحو متوازن ومتكامل، وبالبناء على الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف؛

١٤ - تدرك أهمية معالجة الاحتياجات والتحديات المتنوعة التي تواجه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي والبلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد النزاع، وكذلك التحديات المحددة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، وتؤيد في هذا الصدد تنفيذ الاستراتيجيات وبرامج العمل ذات الصلة؛

١٥- تطلب إلى فرقة العمل المعنية بتمويل التنمية المشتركة بين الوكالات أن تطلع الدول الأعضاء، من خلال تقريرها السنوي لعام ٢٠١٧ المشار إليه في الفقرة ١٣٣ من خطة عمل أديس أبابا، على الجهود الجارية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية فيما يتعلق بوضع متغيرات تعترف بالفقر بجميع أشكاله وأبعاده؛

١٦ - تكرر التأكيد على أنه يجب أن تكون تنمية القدرات قطرية المنبع وملائمة للاحتياجات والظروف الخاصة بكل بلد، وأن تعكس الاستراتيجيات والأولويات الوطنية في مجال التنمية المستدامة؛

١٧ - تكرر التأكيد أيضا على أن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ما زال أمرا بالغ الأهمية وعلى ضرورة أن يؤكد مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية مجددا الالتزامات التي أخذها كل منهم على عاتقه، وتحث جميع الدول التي لم تبلغ بعدُ نسبها المستهدفة على أن تبذل جهودا إضافية محددة وأن تتعهد بمواصلة الجهود لعكس الاتجاه المتراجع للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، التي ما زال الكثير منها يعتمد على التمويل المقدم بشروط ميسرة للوفاء باحتياجات التنمية المستدامة؛

١٨ - ترحب بنتائج استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، الذي جرى في أنقرة خلال الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦، وأعاد تأكيد التزام المانحين بعكس الاتجاه المتراجع للمساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة المعونة لصالح التجارة المقدمة إلى هذه البلدان؛

١٩ - تسلم بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصر متزايد الأهمية للتعاون الإنمائي الدولي وتؤكد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب إنما هو مكمل له؛

٢٠ - تكرر تأكيد الالتزام بتقليل التدفقات المالية غير المشروعة إلى حد كبير بحلول عام ٢٠٣٠ بهدف القضاء على تلك التدفقات في نهاية المطاف من خلال تعزيز القواعد التنظيمية الوطنية وزيادة التعاون الدولي، وتحيط علما مع التقدير في هذا الصدد بتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا والجلسة المشتركة للجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التدفقات المالية غير المشروعة وتمويل التنمية في أفريقيا، المعقودة في مقر الأمم المتحدة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وجلستهما المشتركة بشأن موضوع ”تعبئة الموارد المحلية: أين نتوجه بعد أديس“، المعقودة في مقر الأمم المتحدة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وترحب بالمناسبة الخاصة التي عقدها المجلس بشأن التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا في شباط/فبراير ٢٠١٦، وتحث رئيس المجلس على النظر في الاستنتاجات التي خلصت إليها تلك المناسبة؛

٢١ - ترحب بالدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبنتائجها؛

٢٢ - تهيب بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يعزز العمل الذي يقوم به لمعالجة التحديات التجارية والإنمائية للبلدان النامية كافة، وأن يعزز، لدى قيامه بذلك، العمل الذي يضطلع به بشأن المشاكل الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والاقتصادات الضعيفة هيكليا والهشة والصغيرة، والمشاكل والتحديات ذات الصلة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، وأن يساعد بلدان المرور العابر النامية في التعامل مع احتياجاتها وتحدياتها الخاصة، ولا سيما فيما يتعلق بتطوير البنى التحتية والنقل، وتؤكد الدور المحوري الذي يقوم به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وخاصة من خلال تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية والمساعدة في بناء قدراتها، قبل عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وأثناءها وبعدها، وتشيد بذلك الدور؛

٢٣ - تكرر تأكيد الدور المهم الذي يقوم به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفه جهة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة وفي المساهمة في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفقا للوثيقة الختامية المعتمدة في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وخاصة الفقرات ١٠ و ١٢ و ١٤؛

٢٤ - تكرر أيضا تأكيد أن التجارة الدولية محرك هام للنمو الشامل للجميع والقضاء على الفقر وتجدد التزامها بمكافحة النزعة الحمائية بجميع أشكالها؛

٢٥ - تدرك الإمكانات الكبيرة للتكامل الاقتصادي الإقليمي والربط الإقليمي في تعزيز النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة، وتلتزم بتعزيز التعاون الإقليمي والاتفاقات التجارية الإقليمية؛

٢٦ - تهيب بأعضاء منظمة التجارة العالمية مضاعفة جهودهم للإسراع باختتام المفاوضات المتعلقة بخطة الدوحة الإنمائية[٧]، وتكرر التأكيد على أن الشواغل الإنمائية تشكل جزءا لا يتجزأ من تلك الخطة، التي تضع احتياجات ومصالح البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، في قلب برنامج عمل الدوحة[٧]، وتحث أعضاء منظمة التجارة العالمية على أن يلتزموا بمواصلة الجهود للتعجيل بانضمام جميع البلدان النامية التي تتفاوض على العضوية إلى

(٧) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

المنظمة، وترحب بتعزيز وتبسيط المبادئ التوجيهية لانضمام أقل البلدان نموا إلى منظمة التجارة العالمية وبتفعيل تلك المبادئ التوجيهية في عام ٢٠١٢؛

٢٧ - تلاحظ مع القلق زيادة الدين العالمي منذ عام ٢٠٠٧، إذ ارتفع متوسط نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية من ٢٢,٧ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٢٥,٦ في عام ٢٠١٥، وتهيب بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمؤسسات المعنية الأخرى القيام، وفقا لولاية كل منها، بتعزيز المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية كي تصبح أقدر على إدارة ديونها؛

٢٨ - تسلم بالحاجة إلى مساعدة البلدان النامية على أن تصبح قادرة على تحمل الديون في الأجل الطويل عن طريق اتباع سياسات منسقة تستهدف تعزيز القدرة على تحمل الديون وتخفيف عبء الدين وإعادة هيكلة الديون والإدارة السليمة للديون، حسب الاقتضاء، وإلى مواصلة دعم البلدان المتبقية المستوفية لشروط الاستفادة من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي تعمل حاليا لاستكمال تلك العملية، وتسلم أيضا بإمكانية استكشاف واستخدام مبادرات، على أساس كل حالة على حدة، لدعم البلدان غير المستوفية لشروط الاستفادة من المبادرة المذكورة بسياسات اقتصادية سليمة لتمكينها من التعامل مع مسألة القدرة على تحمل الديون ودعم الحفاظ على القدرة على تحمل الديون في البلدان التي حصلت على تخفيف لعبء الدين وبلغت ديونها مستويات يمكن تحملها؛

٢٩ - تجدد الدعوة إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية في العمليات الدولية لصنع القرار ووضع المعايير في الميدان الاقتصادي وفي إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وإلى أن يكون لها صوت أقوى فيهما، وترحب في هذا الصدد ببدء نفاذ إصلاحات صندوق النقد الدولي في مجالي الحصص والإدارة، المتفق عليها في عام ٢٠١٠، والتي حققت تقدما في تغيير توزيع الحصص لصالح البلدان النامية، وتدعو إلى التنفيذ الكامل للإصلاحات في مجال الإدارة، بما فيها تلك المتعلقة بالتمثيل في هيئات الإدارة، وتكرر تأكيد الدعوة القائمة منذ وقت طويل إلى يكون للمجلس التنفيذي للصندوق رئيس ثالث من أفريقيا؛

٣٠ - ترحب بما أحرز من تقدم في تفعيل العناصر الثلاثة لآلية تيسير التكنولوجيا وعقد الاجتماع الافتتاحي للمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، الذي يكتسي أهمية لأمور منها المساعدة في تيسير استحداث تكنولوجيات مناسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ونقل تلك التكنولوجيات ونشرها، وتتطلع إلى إنشاء المنصة الإلكترونية كجزء من الآلية، وترحب بالتقدم المحرز في تفعيل بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نموا؛

٣١ - تسلم بالحاجة إلى طلب موارد مالية وبشرية إضافية لمكتب تمويل التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وزيادة الموارد المخصصة لميزانيتيهما، حتى تتمكن كلتا المؤسستين من تنفيذ برنامجي عملهما في حدود الولاية المنوطة بكل منهما؛

٣٢ - تحث الجهات المانحة الدولية والثنائية وغيرها من الجهات المانحة المحتملة على النظر في المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، لأغراض منها على الأخص دعم سفر ومشاركة الممثلين من البلدان النامية، وبوجه خاص أقل البلدان نموا، في المنتدى السنوي؛

٣٣ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، كل في نطاق ولايته وفي حدود الموارد المتاحة له، كفالة ألا يتخلف أي بلد عن مسيرة تنفيذ هذا القرار؛

٣٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية السبعين البند المعنون ”متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية“.